معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد17/ العدد 1 (جوان 2022): ص.ص: 172- 190

نحو إرساء قواعد جديدة للحوكمة الدولية لمواجهة آثار ما بعد كوفيد-19

Towards establishing new rules for international government to counter Post-covid 19 effects

فتيحة خالدي*
جامعة البويرة، مخبر الدولة والإجرام المنظم: مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية، الجزائر، f.khaldi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/24؛ تاريخ القبول:2022/03/20؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

خلف وباء كوفيد-19، أزمة دولية لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ألقت بظلالها على كل الجوانب الحياتية وأثرت على الصحة والاقتصاد والسياسة والأمن، ولم تستطيع المؤسسات والتنظيمات الدولية ولا الدول المتطورة بما تملكه من موارد وطاقات علمية وقف الانتشار السريع والمتحور لهذا الفيروس بفعل نقص استعداد نظمها لإدارة الأزمة الحالية والآثار المترتبة عنها.

لذلك سيترتب على جائحة كوفيد-19 عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية على العالم بسبب إغلاق الحدود الدولية جراء فرض حالات الطوارئ الصحية وتراجع مفهوم التعاون والتضامن الدولي والعمل المشترك، وهو ما نتج عنه عدم الاستقرار الدولي بفعل عدم توفر التكتلات العالمية والقوى الإقليمية الكبرى على نظم للحوكمة تقوم على مبادئ رصينة وفعالة لمواجهة الأزمات.

تمشيا مع ما تمت الإشارة إليه، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معالم مستقبل الحوكمة الدولية في معالجة الآثار المستقبلية الذي سيخلفها هذا الوباء على التوازنات الدولية والإقليمية، سيما أمام الضعف الذي ظهر على النظام الدولي المعولم في معالجة الأزمات والمخاطر.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الدولية؛ إدارة الأزمات؛ جائحة كوفيد19؛ المنظمات

* المؤلف المرسل.

الدولية؛ التكتلات الإقليمية.

Abstract :

The Covid-19 epidemic has left an international crisis that the world has not experienced since the Second World War, which casts its shadow over all aspects of life and affected health, economy, politics and security, Neither international institutions and organizations nor developed countries with their scientific resources and capabilities have been able to stop the rapid and mutated spread of this virus, owing to the lack of preparedness of their systems to manage the current crisis and its consequences.

The Covid-19 pandemic will therefore have economic, social and political consequences for the world because of the closure of international borders due to the imposition of health emergencies and the decline in the concept of international cooperation, solidarity and joint action. This has resulted in international instability due to the absence of global blocs and major regional Powers on systems of governance based on strong and effective principles of crisis response.

In line with what has been noted, this study aims to clarify the future of international governance in addressing the future impact of this epidemic on international and regional balances, particularly in the face of the weakness that has emerged on the globalized international system in addressing crises and risks.

Key words: international governance; crisis management; the COVID-19 pandemic; international organizations; regional blocs.

مقدمة:

أطّل فيروس كورونا بثقله على العالم مع مطلع عام 2020، مخلفا بعد مرور أكثر من السنة، تداعياته السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، التي باتت تشكل تحديات أمام الدول والمنظمات والمؤسسات المالية للبحث عن سبل لعلاج الوضع الراهن والمستقبلي، خاصة بعدما كشفت جائحة كوفيد-19 على الارتباك والخلل الذي يعانيه النظام الدولي في مواجهة الأزمات، إذ

عجزت اكبر القوى الدولية على مواجهة الوباء العابر للحدود الدولية، بفعل عدم التخطيط والتجهيز المسبق لمواجهة الأزمات .

بالنظر إلى هذا الواقع، لا يمثل تفشي فيروس كورونا جائحة صحية عالمية فقط، بل يمثل منعطفا هاما يحمل في طياته متغيرات تشمل جوانب كثيرة، لهذا تصاعدت التوقعات حول تداعيات جائحة كوفيد19 المحتملة على العالم في ظل المعطيات المتاحة الذي تصطدم بغياب نظم للحوكمة تسهم في بناء أرضية صلبة لإنجاز متطلبات الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

في هذا السياق فضحت جائحة كورونا هشاشة النظام الدولي المعولم وأعادت التفكير في إمكانية العودة إلى الدولة القومية القادرة على مواجهة الأزمات وحماية شعوبها في ظل غياب التعاون والتضامن الدولي لمواجهة الأزمة، الذي انقلب إلى تنافس دولي لاقتناء اللوازم الطبية وتامين الغذاء وتطوير اللقاح، مما أبانت عن محدودية الاستعداد الدولي لتقديم الدعم للحد من انتشار الوباء وتنظيم الصفوف لمواجهة أثاره القريبة والبعيدة.

بناء على ما سبق، يتحدد إطار دراستنا لهذه الورقة البحثية بتوضيح محدودية دور الفاعلين الدوليين من منظمات وتكتلات ودول في التعاطي مع التحديات الآنية والمستقبلية المترتبة على جائحة كورونا، وتداعياتها على النظام العالمي الذي تأثر من جوانب عديدة؛ ومن ثم تحاول الدراسة الوقوف على مستقبل الحوكمة الدولية في إدارة الأزمات المترتبة على جائحة كوفيد19، الصحية والاقتصادية وحتى الاجتماعية كارتفاع نسب البطالة والفقر، من خلال اقتراح الأسس البديلة لبناء حوكمة دولية رشيدة قادرة على التقليل على الأقل من أثار هذه الجائحة والتحكم في أزمات عالمية مماثلة في المستقبل.

تأسيسا على ما تمت الإشارة إليه، نتساءل من خلال هذه الورقة البحثية على مدى قدرة الأسس الآنية للحوكمة الدولية للتصدي ومواجهة انتشار وباء كوفيد19، وأثاره المحتملة، على أكثر من صعيد؟

لتوضيح كل ذلك والإجابة عن الإشكال المطروح، نوظف المنهج الوصفي والتحليلي لرصد أهم معالم تأثير فيروس كورونا على الحياة الدولية من مختلف النواحي، وتحليل مدى قدرة آليات الحوكمة الدولية في معالجة ذلك في الوقت الراهن وفي المستقبل،

وهذا من خلال خطة منهجية، تضم مبحثين، نبحث في الأول محدودية الحوكمة الدولية في إدارة أزمة جائحة كورونا ، أما في المبحث الثاني فنفصل في ضرورة مراجعة أسس الحوكمة الدولية لكي تستجيب لازمات ما بعد كوفيد-19 .

المبحث الأول: محدودية أسس الحوكمة الدولية في إدارة أزمة جائحة كورونا

انعكست جائحة كوفيد-19 على مكونات النظام الدولي الإنسانية والسياسية والاقتصادية وحتى الأمنية بفعل التمدد الديمغرافي لهذا الفيروس أمام تراجع دور المنظمات والتكتلات الدولية في الاستجابة وعدم استيعابها الواقع الجديد(المطلب الأول)، مما نتج عنه فشل النظام الدولي في تلبية الاحتياجات السياسية والاقتصادية والأمنية وفقا لآلية التعاون والتضامن الدولي أوقات الأزمات القائمة عليها كل المواثيق والصكوك الدولية(المطلب الثاني).

المطلب الأول: تراجع دور الفاعلين الدوليين في الاستجابة للازمات

جاءت جائحة كورونا كاشفة لواقع المنظمات الدولية في مواجهة الأزمات، ومنها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (الفرع الأول)، كما سلطت الضوء على ضعف وترهل التكتلات الإقليمية الفاعلة وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي في معالجة الأزمة الحالية والمستقبلية التي تمر بها بلدان القارة الأوروبية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور المنظمات الدولية في مواجهة جائحة كورونا

توقع الكثير أن تقوم المنظمات الدولية بدور محوري أثناء جائحة كورونا في تحفيز التعاون الدولي والتنسيق للاستجابة لهذه الأزمة العابرة للحدود إلا أن الواقع اثبت الضعف الذي نال منها وتراجعها وأخذها دورا محايدا ويرجع السبب إلى نقص مواردها التي تعتمد بالدرجة الأولى على الدول الكبرى الذي تلعب دورا قياديا داخلها، بالإضافة إلى الصلاحيات الموكلة إليها وكفاءة الإدارة والمحاسبة والشفافية وغيرها[1].

(1)- شيرين جابر، عالم ما بعد ال"كورونا" رؤية استشرافية، كتاب جماعي بعنوان: تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2020، ص120.

لهذا شكلت جائحة كوفيد-19، اختبارا حقيقيا لمنظمة الأمم المتحدة، ممثلة من طرف أجهزتها، إذ التزم مجلس الأمن الصمت والحياد بشان اتخاذ قرار حول معالجة آثار أزمة كورونا، نظرا للانشقاقات والارتباك الذي ظهر بين أعضائه الدائمين في حل هذه الأزمة الصحية، وظل مجلس الأمن بعيدا عن اتخاذ قرارات حاسمة بشان السعي إلى وقف النزاعات المسلحة ومساعدة الدول المتضررة، ويعود السبب إلى انشغال الدول دائمة العضوية بوضعها الداخلي لاحتواء الفيروس على حساب الشأن الدولي[1].

ولم تستطيع الأعضاء الخمسة الدائمة التفاهم على عقد قمة افتراضية لتنسيق الجهود في مواجهة الفيروس التاجي، كما لم تتمكن مجموعة العشرين ولا مجموعة السبعة من اتخاذ قرار حاسم يعيد مجرى أمور الاقتصاد العالمي[2].

في هذا السياق أشار الأمين العام للأمم المتحدة(انطونيو غوتيريش) إلى أن "جائحة كورونا تتضخم وتستغل هشاشة عالمنا والصراع هو احد اكبر أسباب هذه الهشاشة، وفي جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية، وتتفاقم آثار جائحة كوفيد-19 بالنسبة للنساء والفتيات لمجرد كونهن إناثا...." فالملاحظ إن أجهزة الأمم المتحدة اكتفت بالتركيز على تشخيص الواقع واثار جائحة كورونا، ودعت إلى إعادة ترتيب الأولويات ووقف الصراعات والعنف الذي يزيد من الضغوط على الموارد الصحية والاقتصادية، مما اثر سلبا على مكونات المنظومة العالمية في انتشار الوباء[3].

كما عرفت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الصحة والتعليم والاقتصاد وغيرها تراجعا ملموسا في إدارة الأزمات الدولية التي أظهرت قصورها ونقص فاعليتها في تحفيز التعاون بين الدول ووقف النزاعات المسلحة، كما فشلت منظمة الصحة العالمية

(1)- سميرة سلام، دور مجلس الأمن في مواجهة كوفيد-19، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا،2021، ص205.

(2) - عثمان محمد عثمان، جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكيك والمواجهة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد22، العدد3، 2020، ص24.

(3)- بشير محمد النجاب، دور المنظمات العالمية في مواجهة الجائحة، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021، ص268.

حارسة الصحة العالمية في الاستجابة السريعة لمحاصرة الوباء العالمي، إذ ظهر ترددها وتناقضها في تقديم البيانات واتخاذ القرارات، ناهيك عن تقديمها معلومات مغلوطة عن الإرشادات الواجب الالتزام بها من قبل الدول، لذلك واجهت منظمة الصحة العالمية انتقادات كثيرة بفعل سوء إدارتها للجائحة العالمية[1].

وبهذا تمر منظمة الصحة العالمية بأكثر المراحل حرجا منذ إنشائها عام (1948)، بسبب اهتزاز الثقة بأدائها، جراء طريقة إدارتها لازمة وباء كوفيد-19، لذلك يرى الخبراء بأنه على منظمة الصحة العالمية العمل لأجل كسب ثقة المجتمع الدولي مجددا في مرحلة ما بعد كورونا، ولن يتأتى ذلك الا بإعادة إصلاح هيكلتها عن طريق التعاون الدولي في هذا المجال[2].

الفرع الثاني: دور التكتلات الإقليمية في مواجهة جائحة كورونا

كشفت جائحة كورونا عن تصدع بنية التكتلات الإقليمية في مواجهة الأزمات بسبب عدم توفرها على استراتيجية مسطرة ومخطط لها من قبل، وفي مقدمة هذه التكتلات نجد الاتحاد الأوروبي الذي تراجع دوره أمام انغلاق التيارات القومية واليمينية على ذاتها وتركيزها على المصلحة القومية بعيدا عن الإقليمية، سيما وان اكبر المتضررين من الجائحة دول أوربية كإيطاليا وفرنسا والبرتغال، وهو ما سيكون له انعكاسات على روابط وتماسك دول الاتحاد.

ووفقا لقانون عمل الاتحاد الأوروبي خاصة المادة (124) من معاهدة عمله، ساهم الاتحاد في تقديم الدعم لمواجهة الأزمة العالمية في شكل مساعدات مالية لدعم التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة الوباء، قدم جزء منه لمنظمة الصحة العالمية، أما الجزء الأخر فخصص لدعم الأبحاث في الدول الأعضاء والبلدان المشاركة في مساعي التعاون والتنسيق، غير أن ذلك لم يرتق إلى حجم الكارثة الصحية والاقتصادية والإنسانية التي

(1)- نورة الحفيان، سلطانة ادمين، أزمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2020، ص5.

(2)- بشير محمد النجاب، مرجع سابق، ص 273..

خلفها كوفيد-19، على قارة أوروبا والعالم ككل[1].

بلا شك فإن الأزمة الحالية، أثرت على التكتل الأوروبي بسبب طريقته في التعاطي مع الجائحة، حيث عوض المواجهة الجماعية للازمة، فضلت دوله التعاطي الانفرادي لها، الأمر الذي قد يخلق قناعات جديدة تدفع إلى تفكك الاتحاد الأوروبي الذي فقد أهم دور قام لأجله المتمثل في التضامن والترابط في حل الأزمات[2].

فالاتحاد الأوروبي وفق هذه المعطيات لا تقتصر مشاكله في حل الأزمة الوبائية الحالية، إنما لا يمكنه المضي إلى الأمام دون إجراء تغييرات بعد كوفيد-19 للتصدي للبعد الأخطر للازمة المتمثل في الانتعاش الاقتصادي لذلك فان الحاجة إلى تضامن دول الاتحاد ضروري.

المطلب الثاني: تراجع دور التضامن والتعاون الدولي أثناء جائحة كورونا

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بداية انتشار الوباء الى التضامن الدولي لمكافحة الوباء، مؤكدة على المبادئ الأساسية للتضامن والتعاون الدولي التي ينبغي أن تحكم استجابة المجتمع الدولي للوباء، حيث أصدرت في هذا الشأن القرار رقم(270/74)بتاريخ 2020/04/02، يتعلق بالتضامن العالمي لمكافحة فيروس كورونا[3].

وضعت جائحة كورونا الكثير من الدول القوية تحت محك حقيقي لتجريب قوتها، فعلى عكس المتوقع بدت الولايات المتحدة الأمريكية التي لا طالما تم التسويق لإمكانياتها البشرية والعلمية والتكنولوجية من أكثر الدول ارتباكا وضعفا الأمر الذي دفعها الى الانغلاق على نفسها وفرض حالة الطوارئ في عدد من الولايات، بفعل الانتشار الهائل للفيروس داخلها والذي حصد اكبر نسبة للوفيات والإصابات، ورافق ذلك توقف كبرى الشركات عن الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما دفع الدولة الى اتخاذ قرار الانسحاب من عدد من الاتفاقيات الدولية والمؤسسات

(1)- عمر عباس خصير العبيدي، فاعلية الدول والمنظمات الدولية لمنع انتشار جائحة كوفيد-19، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا،2021، ص222.

(2) - محمد وراشي، محمد بن عبد الله، مبدأ التضامن الدولي خلال الأزمة الوبائية العالمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المجلد الثاني،العدد7، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2020، ص 155.

(3)- سميرة سلام، مرجع سابق، ص203.

العالمية المساهمة في التعاون الدولي والإنساني، منها انسحابها من اتفاقية باريس حول المناخ لسنة 2015 بدعوى تعارضها مع مصالحها الاقتصادية ، وكذلك انسحابها من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادي، بالإضافة إلى انسحابها من الميثاق العالمي للهجرة او ما يعرف بإعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين بحجة عدم موافقته للسيادة الأمريكية، وأيضا انسحبت من منظمة اليونيسكو بعد قبولها فلسطين كعضو في المنظمة، واتهمتها بتعارض قراراتها مع السياسة الأمريكية الخارجية، وأخر انسحاب للولايات المتحدة من التعاون والتضامن الدولي كان من منظمة الصحة العالمية ودعمها المادي بدعوى انحيازها الى الصين بدل خدمتها باعتبارها من اكبر مموليها، وهو ما يوضح عمق الأزمة بشكل يجاوز التداعيات التي خلفتها أزمة 1929[1].

في المقابل كان لبعض المبادرات التي خرجت من بعض الأطراف الفاعلة في النظام الدولي دورا مهما في الحفاظ على ما تبقى من مفاهيم التعاون والتضامن بين الدول، وعلى رأسهم الصين التي انتهجت استراتيجية فعالة في مكافحة الأزمة رغم تضررها الكبير من مخلفاتها باعتبارها مركز الوباء العالمي، من خلال تحكمها في الضبط الاجتماعي واستخدامها طرق رقمية مبتكرة، إضافة إلى تقديمها مساعدات طبية الى دول افريقية والروبية، بالرغم من إخفائها في البداية معلومات حول انتشار الفيروس وحشدها الموارد والسيطرة الاجتماعية[2].

وقد كان للقمة الصينية الإفريقية لمواجهة فيروس كورونا أهمية كبيرة بالنظر لسياقها ووقت انعقادها، التي هدفت الى التضامن في مجابهة تفشي فيروس كورونا والتأكيد على تبادل الخبرات بين الصين والدول الإفريقية، وبذلك حصلت الصين بعقدها هذه القمة على لقب الشريك الدولي الملتزم بمفاهيم الشراكة والتعاون والمساعدة، خاصة في الوقت الذي تعاني فيه بعض الدول الإفريقية ضعف في منظومتها الصحية[3].

(1) - محمد وراشي، محمد بن عبد الله، مرجع سابق، ص 148-150.

(2) - عثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص11.

(3)- محمود عزت عبد الحافظ، تفشي فيروس كورونا بين المؤامرة والتعاون الدولي، كتاب جماعي بعنوان: تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2020، ص55.

إن ضعف التضامن والتعاون الدولي في مواجهة جائحة كورونا ومحاولة حلها بمنظور انعزالي سيؤدي إلى تفاقم الأزمة وتأثير على التجارب الدولية الناجحة في تحجيم أثار الوباء، كما أن هناك قضايا مشتركة ستتأثر كالبيئة والاحتباس الحراري وقضايا الهجرة والاتفاقيات التجارية والمالية، لذلك فان نهج الحوكمة الدولية يستلزم معالجة الأزمات من منظور دولي مشترك[1].

والنتيجة أن المؤسسات الدولية والإقليمية عجزت عن استيعاب الأخطار الجديدة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، حيث بينت جائحة كوفيد19، ان المنظمات الدولية والإقليمية لم تستطيع وضع خطة استراتيجية لمواجهة خطر الوباء وبقيت رهينة ابتزاز الدول المانحة والممولة لها.

المبحث الثاني: ضرورة مراجعة قواعد الحوكمة الدولية للاستجابة لازمات ما بعد كوفيد-19

تعني الحوكمة الدولية العمل المنسق لأنظمة الدول والفاعلين الدوليين والأنظمة والقواعد والآليات الدولية باعتبارها كلا متكاملا، وأمام ضعف استجابة الفاعلين الدوليين من منظمات وتكتلات وقوى دولية في مواجهة جائحة كوفيد19، يجب إعادة النظر في دور هذه مؤسسات الدولية الذي يرتكز عليها النظام الدولي، في إشارة واضحة إلى معالم التغيير الذي بدأت تلوح في أفق النظام الدولي(المطلب الأول)، من خلال الاعتماد على آليات وأسس جديدة للحوكمة الدولية تقوم على متطلبات جديدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ضعف آليات الحوكمة الدولية الحالية في مواجهة التداعيات المحتملة لجائحة كوفيد19.

يصعب تصور تداعيات جائحة كورونا على المدى البعيد، غير انه يمكن التكهن بالملامح الأولية لعالم ما بعد كورونا الذي ستتغير ثوابت ومفاهيم كثيرة فيه لعل من بينها تراجع النظام المعولم وتأكيد دور الدول في مواجهة الأزمات(الفرع الأول)، الأمر الذي قد يدفعنا إلى الاعتقاد بضرورة مراجعة الفاعلين الدوليين لقواعد الحوكمة الدولية لأجل مسايرة المرحلة القادمة(الفرع الثاني).

(1) - طلحة كوسا، الحوكمة الدولية وإدارة الأزمات في عالم ما بعد كوفيد-19،رؤية تركية، 2020، ص70.

الفرع الأول: هشاشة النظام الدولي المعولم في مواجهة الأزمة

لم يكن متصورا أن العولمة التي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة، وحملت أفكارا عن نشر مبادئ الديمقراطية، وقيم الحرية، والتضامن والتكافل واحترام حقوق الإنسان، تتراجع بعد ظهور فيروس قاتل اجتاح العالم مع أواخر سنة (2019)، عن طريق الدول الغربية التي روجت لمظاهر العولمة والانفتاح على العالم، والتي سرعان ما اتخذت في ظل مواجهة انتشار الفيروس سياسة الانغلاق والانعزال، الأمر الذي انعكس على مفهوم العولمة والأسس القائمة عليها أوقات الأزمات[1].

كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة العولمة التي سجلت تراجعا لها بفعل تقليص الاعتماد المتبادل بين الدول، حيث اظهر وباء كورونا الجوانب السلبية للعولمة المتمثلة على الخصوص في الانتقال السريع للأمراض وانتشارها بين الدول والتلوث البيئي والاحتباس الحراري والتهديدات السيبرانية وغيرها المرتبط بفكرة الاعتماد المتبادل المبني على فتح الحدود الدولية وحركة انتقال الأشخاص والسلع، الأمر الذي يبين أن أفكار العولمة واقع وليس اختيارا، وهذا ما أكده "روبن نيبليت Robin Niblett) الرئيس التنفيذي لشركة(Chatham House) الذي يستبعد عودة العالم إلى العولمة بعد جائحة كورونا، بسبب أن هذه الإيديولوجية التي ضبطت أوائل القرن الحادي والعشرين لم تعد مقنعة، فبغياب الحافز الضامن للمكاسب المشتركة التي من أهمها التكامل الاقتصادي العالمي التي لم تصبح أفكار العولمة قادرة على تحقيقه مما سيؤدي حتما إلى تلاشي بنية الحوكمة الاقتصادية العالمية[2].

ونافلة القول ان العولمة باقية الى وقت طويل بفعل تطور وسائل النقل والتكنولوجيا وتداخل المصالح بين الدول، لذلك تحولت الى عولمة افتراضية في ظل انتشار وباء كورونا، مما سيكون المتغير التيار الذي يتحكم في وجهتها ومبادئها بعد إعادة تشكيل الخريطة الجديدة للعولمة.

---

(1)- هيبة غربي، عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفيد19، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021، ص248.

(2)- محمد بلعيشة، كيف سيبدو العالم بعد جائحة الفيروس التاجي؟، مجلة قضايا أسيوية، العدد4، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2020، ص 163.

الفرع الثاني: تأكيد دور الدول في مواجهة الأزمات

نتج عن التدابير الوقائية للحد من انتشار جائحة كورونا غلق الحدود الدولية والحجر الصحي، في اتفاق بين الدول ان امن مواطنيهم وسلامتهم في المقام الأول، بالرغم من تقويض حقوقهم المقررة بموجب الاتفاقيات والقوانين الوطنية، في إشارة واضحة إلى العودة الى تقمص دور الدولة القومية، وهو ما أشار اليه أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفاد ستيفن والت (Stephen Walt) بالقول: "أن أزمة كورونا ستعمل على تقوية دور الدولة القطرية وتعزز القومية، وستتبنى الحكومات بجميع أنواعها إجراءات طارئة صارمة لإدارة الأزمة، وسيكره الكثيرون التخلي عن هذه السلطات الجديدة عقب انتهاء الأزمة"[1].

واضح أن أزمة كورونا أثارت الاهتمام الجديد للدول بعيدا عن القوة العسكرية التي ركزت على امتلاكها خلال العقود الماضية، والتحول الى الاهتمام بتنمية القطاع الصحي والحفاظ على البيئة، مما يعني ان الدول التي نجحت في مواجهة الفيروس ستكون في وضع جديد بعد انتهاء الأزمة، وسيكون لها وضع مختلف في النظام الدولي، في حين الدول التي تضررت من جائحة كورونا فستواجه على الأغلب أزمات أمنية وسياسية واجتماعية في المستقبل[2].

والنتيجة فان أقوى الدول التي تمتلك مؤشرات القوة الصلبة والناعمة والذكية وقفت عاجزة أمام فيروس تاجي لا يرى بالعين المجردة، لذلك بات من الضروري إعادة النظر في مفهوم القوة الدولية في حد ذاته لكي تستطيع الدول في المستقبل التحكم في التهديدات المفاجئة وغير المرئية والعابرة للحدود، فمفهوم القوة في عالم ما بعد كورونا سيكون القوة التي تتكامل فيها مختلف جوانب الحياة التي يمكن أن تتحول في أية لحظة إلى نقطة هشة تضعف كل مقومات الدولة[3].

(1)- شيرين جابر، مرجع سابق، ص114.

(2)- محمد بلعيشة، مرجع سابق، ص171.

(3)- يموتن فايزة، بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد-19، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد1، 2021، ص 565.

ومن البديهي في ظل الوضع الراهن أن تحافظ البيئة الدولية على صراع المصالح ويصبح متطلبات النظام الدولي واضحة بشكل أفضل، خاصة أمام عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على قوتها بسبب سلبية الرأي العام تجاه سياستها في مواجهة أزمة كورونا، الأمر الذي اثبت فشلها في تقديم الأنموذج الذي يستقطب القوى من حوله، مما يجعلنا أمام سيناريو انبثاق نظام دولي جديد يحوي قوى جديدة صاعدة وتحول القوة من الغرب الى الشرق، وفي نفس الوقت يعزز الطرح القومي، وهو ما أشار إليه بوضوح المفكر الأمريكي(ريتشارد هاس) من أن جائحة كورونا ستحدث تحولا في توجه الحكومات من التفكير في الخارج، وصب جل اهتمامها بالداخل والوصول الى الاكتفاء الذاتي الانتقائي، والتفكير في المشاكل الداخلية الناتجة عن انتشار الفيروس، مما يعني أن المشاكل الإقليمية والعالمية لن تكون من اهتمام الدول وسيكون التركيز بالعواقب الاقتصادية للجائحة [1].

والنتيجة فان الدول تحت ضغط أثار جائحة كورونا ستحاول العودة إلى بعض المساحات التي انسحبت منها في أجواء النيوليبرالية، كالتعليم والصحة والخدمات العامة[2].

المطلب الثاني: إعادة النظر في النظم المستقبلية للحوكمة الدولية في التصدي لازمات

قد تكون تداعيات جائحة كورونا والآثار المترتبة عنها بمثابة فرصة جديدة لبناء نظم للحوكمة الدولية رصينة وصلبة قادرة على مواجهة التهديدات غير التقليدية للنظام الدولي، في مقدمتها الاهتمام بمنظومة الصحة العالمية(الفرع الأول)، وهو ما يؤدي حتما إلى مراجعة بنية الاقتصاد الدولي(الفرع الثاني)، وبالتأكيد لن تتحقق هذه الرؤى إلا بتحسين اطر التعاون والتضامن والتنسيق الدولي والإقليمي والمحلي(الفرع الثالث).

الفرع الأول: حوكمة المنظومة الصحية العالمية

أبانت جائحة كورونا عن ضعف المنظومة الصحية العالمية في احتواء الوضع الصحي ووقف الفيروس، سيما الوهن الذي أصاب منظمة الصحة العالمية بعدما

(1)- ربا عبادة راشد مسودة، مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار جائحة كورونا: السيناريوهات المحتملة، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021، ص18.

(2)- هيبة غربي، مرجع سابق، ص 252.

تخلت عن دعمها اكبر قوى في العالم وهو ما سيكون له أثار سلبية في السيطرة في تفشي الوباء والآثار المترتبة عنه، سيما انه لا يوجد مؤسسة دولية بديلة في الوقت الحالي لهذه المنظمة، لذلك لابد من إنشاء "نظام صحي عالمي" من خلال التعاون العالمي في مكافحة الامراض الخطيرة واصلاح اللوائح القانونية الدولية للصحة الحالية الذي تعد قديمة مقارنة بالتطور الذي عرفه العالم[1].

من الجدير بالملاحظة أن تبعية منظمة الصحة العالمية المالية لدول كبرى، تضع تدخلاتها وأهدافها ومن ثم سلطتها في اتخاذ القرار في غير مسارها الصحيح، لذلك فان الاستقلالية المالية لهذه المنظمة سيكون له تأثيرا ايجابيا على التعاون الدولي في مجال النهوض بالقطاع الصحي العالمي[2].

فجائحة كورونا غيرت من مفهوم تحقيق الأمن الدولي، إذ بينت أن اتجاه الدول نحو التسلح لن يحقق لها الأمن، بل أن قوة الدولة يكمن تدبير الأزمات وقيادة البحث العلمي، وأصبح بذلك القطاع الصحي قطاعا استراتيجيا، إذ كشفت جائحة كورونا على ضعف الاستعداد الدولي لمواجهة الأوبئة والأمراض والكشف المبكر عنها ومن ثم الاستجابة لها، والدليل عدم الاحتواء الدولي للفيروس لحد الآن، لذلك بات من اللازم على الدول الاستثمار في تحسين الصحة العامة، سيما المراقبة الفعالة للأمراض والأوبئة وتطوير البنية التحتية في هذا المجال، بالإضافة إلى تأسيس نظام فعال للإنذار المبكر للكشف عن الأمراض المعدية والأوبئة وتفعيله من خلال التمويل المناسب وتعزيز عمليات مراقبة الصحة العامة وإدارتها، والحرص على تعزيز جهود البحث والتطوير بما يعزز من القدرة على المتابعة المستمرة لتطوير الفيروسات وتحورها[3].

الفرع الثاني: حوكمة النظام الاقتصادي الدولي

(1)- بيرول آق غون، متين جليك، المؤسسات الدولية والحوكمة الدولية خلال مرحلة كوفيد-19، رؤية تركية، 2020، ص40.

(2)- سميرة سلام، مرجع سابق، ص208.

(3)- بباس منيرة، فالي نبيلة، الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات عولمة الأوبئة، جائحة كوفيد19 نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد20، عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020، ص ص85-86.

أدى انطواء الدول على نفسها في فترة انتشار الفيروس إلى تعليق حركة السلع والخدمات، مما أدى إلى تراجع التجارة الدولية، وتعطيل قطاعات تعتبر عصب اقتصاديات الدول كالسياحة والطيران، لذلك تأثر سوق العمل واليد العاملة، إذ وفقا إحصائيات أدلت بها رئيسة صندوق النقد الدولي فان ما يقارب(125) مليون شخص في العالم فقدوا عملهم اثر تفشي الجائحة، لكن في المقابل تم تسجيل انتعاش بعض قطاعات الاقتصاد التي استفادت من ظروف كورونا كقطاعي التجارة الالكترونية والصناعات الصيدلانية[1].

وبهذا شهد الاقتصاد العالمي عام (2020) انكماشا في وصل إلى (3%) شهر افريل 2020، ويتوقع صندوق النقد الدولي وصوله إلى (7%) نهاية سنة 2020 نظرا لتوسع موجة الوباء وفرض إجراءات العزل الاجتماعي حماية لصحة العامة، مما أدى إلى تعطيل منشات ومؤسسات اقتصادية عالمية، وهذا يكشف عن درجة خطورة استمرار وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، الذي سيترك أثاره على بنية النظام الاقتصادي العالمي[2].

في هذا المقام يرجع الخبراء ذلك إلى ضعف آليات الحوكمة الدولية الحالية في بناء اقتصاد دولي قوي لا يتأثر بالأزمات، إذ أن الأثر الاقتصادي المقدر لوباء كورونا أكثر خطورة من الأزمة المالية لعام(2008)[3].

فمن المتوقع أن يؤدي تقلص النشاط الاقتصادي بسبب تفشي الوباء إلى زيادة معدلات البطالة في جميع دول العالم، ويرافقه انخفاض الدخل الفردي لمدة طويلة، وبالمقابل سيرتفع عدد الأفراد الذين يعيشون تحت حد الفقر في العالم، الأمر الذي يجعل الاقتصاديات أكثر هشاشة لا تلبي متطلبات الشعوب، وتحققت بفعل جائحة

(1)- يموتن فايزة، مرجع سابق، ص 564.

(2)- نور الله غور،فيروس كورونا وتداعياته على نظام الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، رؤية تركية، 2020، ص50.

(3)- برهان الدين ضوران، مستقبل تنافس القوى العظمى العالمية بعد كورونا، رؤية تركية، 2020، ص 23.

كوفيد19 فرضية عدم الاعتماد على الخارج أوقات الأزمات في تلبية الاحتياجات الأساسية والحيوية [1].

الفرع الثالث: تجسيد التعاون والتنسيق المتبادل بين الدول

يشكل التعاون والتكافل بين الدول عاملا مهما في الحد من وباء كورونا وأثاره المستقبلية، خاصة في مجال المعلومات، فلو أن الصين لم تتكتم عن هذا الوباء القاتل منذ البداية وكانت صريحة في إعطاء المعلومات للدول حول خطورة المرض وسرعة انتشاره، لما انتقل وانتشر ليصبح جائحة عالمية، فالتنسيق الدولي المتبادل مهم والعمل الجماعي كان سيساعد في توحيد الجهود والقرارات وتحقيق نتائج سريعة[2].

في هذا الإطار يجب وضع الخلافات السياسية والإيديولوجية الدولية والمحلية جانبا، والعمل على تخفيف عبء العقوبات الدولية الاقتصادية بتجميدها او رفعها كليا عن الدول، بالإضافة إلى تكثيف جهود منظمة الأمم المتحدة والدول الكبرى والمنظمات الإقليمية من اجل وقف العمليات العسكرية في مناطق النزاع والصراعات التي تواجه أوضاعا إنسانية صعبة في زمن جائحة كورونا[3].

وهناك أيضا التعاون الدولي لمساعدة البلدان الأكثر تضررا من الوباء في جانبه الاقتصادي لدواعي الرشادة الاقتصادية، لأغراض تفادي أثار اجتماعية محتملة بعد انحسار الوباء، منها موجات الاحتجاجات وارتفاع معدلات الهجرة نحو الدول الأقل تضررا، مما سيؤثر على استقرار البلدان في الضفة الأخرى من العالم[4].

انطلاقا مما سلف، فان آليات التعاون والتنسيق الدولي تحتاج إلى إعادة نظر سريعا، خاصة بعدما كشفت أزمة كوفيد-19، عن افتقار النظام الدولي لاطر قانونية

(1)- نور الله غور، مرجع سابق، ص57.

(2)- خلوق هشام، مستقبل الأمن الدولي ما بعد كورونا، كتاب جماعي بعنوان: الأمن الصحي كأحد مهددات الأمن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2020، ص 143.

(3)- نورة الحفيان، سلطانة ادمين، مرجع سابق، ص12.

(4)- طلحة كوسا، مرجع سابق، ص79.

لتسيير مثل هذه الأزمات في ظل تبني الدول منظور"المصالح الذاتية" وافتقارها للكفاءة العلمية، وربط الحكامة بتدبير الأزمات[1].

ولمعالجة الآثار الآنية والمستقبلية لجائحة كورونا يلزم اتخاذ تدابير تعاونية على المستوى الدولي والإقليمي بين الحكومات وبالشراكة بين القطاع العام والخاص[2].

وعلى العموم مراجعة مستقبلية لعدة قضايا يجب الاهتمام بها من طرف المجتمع الدولي في إطار مفاهيم التعاون الدولي، من أهمها مراجعة منظومة الأمن والسلامة البيولوجية في عدة دول، ناهيك عن التخطيط والتجهيز المسبق للازمات والمخاطر البيولوجية ، والتعاون والتنسيق والتواصل بين حكومات الدول بهدف تعزيز القدرات والإمكانيات لمواجهة مخاطر الأوبئة المستقبلية[3].

خاتمة

يصنف وباء كورونا على أنه أخطر أزمة يمر بها العالم في القرن الواحد والعشرين، لذلك ستماثل أثاره ما تخلفه الحروب والأزمات العالمية من عدة نواحي، بحيث سيتحول من فيروس بيولوجي قاتل إلى فيروس له تأثر سياسي واقتصادي واجتماعي ولن تصمد مبادئ الحوكمة الدولية الحالية التي أثبتت عدم نجاعتها في مواجهة الأزمة الوبائية أمام أزمات عالم ما بعد كوفيد19، أو بصيغة أخرى لا يمكن مواجهة أزمات عالمية أخرى على شاكلة وباء كورونا بنظام دولي معولم مختل ومعيب، بلا شك ستكون النتائج وخيمة، لذلك كانت أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تصب في ضرورة مراجعة معايير الحوكمة الدولية في التصدي للازمات والكوارث.

أولا: النتائج

– أثرت جائحة كورونا على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العالم، باعتبارها ازمة عابرة للحدود الدولية، بسبب اختلال نظم الحوكمة الصحية والاقتصادية وحتى السياسية.

(1)- عمر عباس خصير العبيدي، مرجع سابق، ص230.

(2)- بباس منيرة، فالي نبيلة، مرجع سابق، ص 87.

(3)- محمود عزت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص56.

–كشفت أزمة كوفيد-19 عن هشاشة وترهل النظام الدولي المعولم، وبالمقابل بينت إن جهود الاستجابة للوباء كانت وطنية بامتياز، ولم تتزعمه منظمات او مؤسسات دولية أو تكتلات إقليمية التي أخفقت في إدارة أزمة جائحة كوفيد19.

–يمكن أن تكون أزمة كوفيد-19 حافزا لتبني نظم حوكمة مختلفة يمكنها التصدي للتحديات الناجمة عن الآثار المستقبلية للوباء.

ثانيا: الاقتراحات

–التصدي لازمات ما بعد كوفيد19 يستلزم تعزيز الحوكمة الرشيدة والتعامل مع الآثار المستقبلية للوباء على نحو شامل ومتكامل، لذلك فان تعزيز التضامن والتعاون الدولي والإقليمي بإبرام اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات، الصحية والاقتصادية وغيرها سيكون مناسبا من اجل التعافي السريع من أثار الوباء.

–من اجل إدارة جيدة لازمات ما بعد كوفيد-19، يستلزم إعادة هيكلة نظام الحوكمة العالمية، بجعل النظام الدولي يتسم بالمصداقية والقدرة على الاستجابة السريعة للازمات والكوارث، من خلال الاستثمار في الصحة والبحث العلمي وتطوير الدول لقدراتها في مجال التنبؤ وإدارة المخاطر وتوظيف ذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.

–التحرك الدولي لإيجاد خطة عاجلة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية لجائحة كورونا على النظام الدولي، الذي لن يتحقق إلا بمراجعة معايير الحوكمة العالمية الحالية .

المراجع

المقالات

- بباس منيرة، فالي نبيلة، الاقتصاد العالمي في مواجهة تحديات عولمة الأوبئة، جائحة كوفيد19 نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلد20، عدد خاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020، (ص73-90).
- برهان الدين ضوران، مستقبل تنافس القوى العظمى العالمية بعد كورونا، رؤية تركية، 2020، (ص 21-36).

- بشير محمد النجاب، دور المنظمات العالمية في مواجهة الجائحة، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021، (ص260-279).

- بيرول آق غون، متين جليك، المؤسسات الدولية والحوكمة الدولية خلال مرحلة كوفيد-19،رؤية تركية، 2020، (ص37-48).

- ربا عبادة راشد مسودة، مستقبل النظام الدولي في ظل استمرار جائحة كورونا: السيناريوهات المحتملة، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021، (ص8- 24).

- سميرة سلام، دور مجلس الامن في مواجهة كوفيد-19، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،2021، (ص 201-212).

- شيرين جابر، عالم ما بعد ال"كورونا" رؤية استشرافية، كتاب جماعي بعنوان: تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2020.

- طلحة كوسا، الحوكمة الدولية وادارة الازمات في عالم ما بعد كوفيد-19،رؤية تركية، 2020، (ص63-84).

- عثمان محمد عثمان، جائحة كوفيد-19 ومصير العولمة بين التفكيك والمواجهة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد22، العدد2020،3، (ص7-37).

- عمر عباس خصير العبيدي، فاعلية الدول والمنظمات الدولية لمنع انتشار جائحة كوفيد-19، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد5، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا،2021، (ص213-240).

- محمد بلعيشة، كيف سيبدو العالم بعد جائحة الفيروس التاجي؟، مجلة قضايا اسيويةّ، العدد4، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2020، (ص 161-171).

- محمد وراشي، محمد بن عبد الله، مبدا التضامن الدولي خلال الازمة الوبائية العالمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وادارة الفرص، المجلد الثاني،العدد7، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2020، (ص138-165).

- محمود عزت عبد الحافظ، تفشي فيروس كورونا بين المؤامرة والتعاون الدولي، كتاب جماعي بعنوان: تداعيات الجائحة رؤى تحليلية ونقدية لتداعيات جائحة كورونا لعام 2020، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2020، (ص 49- 58).

- نور الله غور، فيروس كورونا وتداعياته على نظام الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، رؤية تركية، 2020، (ص49-62).
- نورة الحفيان، سلطانة ادمين، ازمة كورونا والنظام الدولي: الانعكاسات والسيناريوهات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 2020،(ص1-13).
- هشام خلوق ، مستقبل الامن الدولي ما بعد كورونا، كتاب جماعي بعنوان: الامن الصحي كأحد مهددات الامن القومي والمجتمعي العالمي، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2020، (ص150-191).
- هيبة غربي، عالم جديد متعدد الأقطاب بعد أزمة كوفيد19، مؤلف جماعي بعنوان: جائحة كورونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، المركز الديمقراطي العربي، برلين-المانيا، 2021،(ص 228- 259).
- يموتن فايزة، بنية النظام الدولي في ظل جائحة فيروس كوفيد-19، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد13، العدد1، 2021، (ص557-570).